

المملكة العربية السعودية

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

No. الرقم

٧١٧٤

١٦٠
ش

(شرح كتاب في المنطق) قطعة منه . كتب

في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢١ ق ٢١ س ٥٠٢٠٤٤ اسم

٦١٧٤

نسخة جيدة ، ناقصة الأول و الآخر و الأثناء ،

خطها تعليق واضح .

١- المنطق ٢- تاريخ النسخ .

٦ / ١٤٧٠ / ٦

٥١٤١٤ / ٤١٤١٥

او فردا **مع** الامور الممكنة المفهوم الاقل الذي هو عبادة عن المحمول
 ممكنة الاجتناب والوقوع بالاجمالي الذات وليس كذلك **مع** ثبوت الحمل
 او لا يرددها اشياء لا دفع ما قبل ان تسوالب الجمالية والمتصلة
 والمنفصلة ما يرفع فيها الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون جمالية
 والاتصال ولا منفصلة وهي ظ **و** وجه الدفع من تغير المحمل
 فيه نظرا لانه لا يعرف الاجزاء هذه الاسامي بحسب مفهوم اللغة
 وليس كذلك لان اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب
 مفهومها الاصطلاحية وهي كما نصدق على الوجبات نصدق
 على السوالب ايضا لان مفهوم الجمالية **مع** صطلحاها هو القضية
 التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم كما
 يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس بقاء بل تفاوت وكذلك
 مفهوم المتصلة والمنفصلة وبما قرنا طرفيها دفع ما قبل بالحد
 وجه كما لا يخفى لكن انهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى المفردات
 الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض الافراد وهذا القدر
 كاف في صحة النقل **مع** **و** كما ان اولي فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال
 مراد بها معناها اللغوي وهو معلوم من مع ال تسمية ياربها
 في غاية الشبهة عندهم **و** اذ لم يعرف تمامها اعلم ان انتظام الشر
 اليها المتقاضي لان طرفيها قضيتان بالقوة والنسبة بين القضيتين
 لا يمكن ان يكون يحمل حدها على الاخر بل لابد من نسبة غير الحمل ولا يلزم ان يكون
 هذه النسبة مستخرجة في الاتصال والانفصال لجواز ان يكون بوجه آخر لكنها
 لم توجد في العلوم ومتعارف اللغة غيرها بخلاف انقسام القضية الى جملة



والشرطية فان حصر عقلي كما لا يخفى **قوله** وله
 فيتناول المبتدأ والفاعل في نحو ضرب زيد لانه
 ضارب او ذو ضرب في الزمان الماضي **قوله** من حيث العبر
 النحويين بل هو لم يستغنى في ذلك بل هو مذهب البصريين فقط
 انما الكوفية فيقولون يجوز تقديم الجزاء على الشرط انما **قوله**
 فليست ذكر فيه ما مضى فليست ذكر قال الشاعر وامثلة الشرطية فان كان
 اه هذا اشارة الى ان القضية للمية تنفع في المحصورة ومهمة
 ومخصوصة كذلك الشرطية متقدمة اليها وانما ان الكلية للمية ليست
 بحسب كلية للوضع والمحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطية
 ليست بحسب كلية المقدم والثاني فان قولنا كلما كان زيد يكتب
 فهو يتحرك به كلية مع ان مقدمها وتاليها شخصيا قالوا في خصوص
 كقولك في المصلحة الشخصية ان جيتي اليوم فاكرمك في تعيين
 الزمان او ان جيتي ركبنا فاكرمك في تعيين الاوضاع وكقولك
 في التفصلة الشخصية زيد في هذا اليوم اما ان يموت او يقع على
 تقدير تعيين الزمان فوكقولك اما ان يكون في الدار زيد او غير ذلك
 تقدير تعيين الاوضاع قال الشاعر في خصوص كقولك في المصلحة
 الكلية كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وفي الجزئية قد يكون اذا كان
 الشيئ حيوانا كان انسانا وكقولك في المنفصلة الكلية دائما اما
 ان يكون العدد زوجا او فردا وفي الجزئية قد يكون اما ان يكون الشيئ
 جمادا او ناميا قال الشاعر والا فله كقولك في المنفصلة ان كانت
 الشرطية فالنهار موجود وفي المنفصلة العدد دائما زوجا
 ان يكون

او فردا

او فردا **قوله** مع الامور الممكنة الاجتماع معروفا باعتبار الاحوال ان يكون
 ممكنة الاجتماع لانه لا يعتبر جميع الاحوال سواء كانت ممكنة الاجتماع
 او لا لم يصدق كلية شرطية لان من الاحوال ما لا يلزم مع الثاني
 لعدم الثاني او عدم لزوم الثاني فان المقدم اذا فرض على شيء من
 هذين الوضعين استلزم عدم الثاني او عدم لزوم الثاني او عدم
 فلا يكون الثاني لازما له على هذا الوضع والالكان المقدم على هذا
 الوضع والالكان المقدم على هذا الوضع استلزاما للنقيضين
 وهو مع الاحوال ما لا يماند الثاني المقدم معه كصدق الطرفين
 فالثاني على هذا الوضع لزم معاندة الشيء للنقيضين وانما
 وانما لم يعتبر اما ان تلك الاحوال في نفسه لان تلك الاحوال ربما كانت
 متتعة في نفس الامر لكنها ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت
 كلما كان زيد انسانا كان جوهر كان معناه الجوهرية لازمة لغوية
 على جميع الاحوال والممكنة الاجتماع مع فرسية ككوه صاهلا مثلا
 مع ان كون زيد صاهلا غير ممكن في نفس الامر وان كان ممكنا للاجتماع
 مع فرسية **قوله** كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس هذا القضية
 طبيعية ان عند الجمهور وذهب بعضهم الى ان مثل هذه القضايا
 تستحق عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان الحيوان
 من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد العموم موصوف
 بالانوعية وقالوا الطبيعية مثل قولنا الانسان حيوان ناطق فراد وان
 في القضايا ما خاسا والحق انهما طبيعية لان المحكوم عليه
 بالجنسية هو طبيعة الحيوان والقيد المعبر في ثبوت الحكم به

لا يحكم عليه في نفس الامر لا يلزم ان يلاحظ في الحكم **ثبوت** الشخصية
 قد تستعمل اشارة الى جواب ما قيل ان الشخصية ليست معتبرة
 في العلوم ايضا ادلايحت فيها على الاشياء صوفهم ذكرها فاجيب بان
 قد استعمل في الانتاجات نحو هذا زيد وزيحيوان فزيد حيوان
 بخلاف الطبيعة فانها لا يستعمل في الانتاجات اصلا الكذب قولنا
 زيد نوع في قولنا زيد انسان والانسان نوع وقد يجاب عنه بان
 الشخصية معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فانها
 ليست معتبرة لافي ضمن ذاتها ولا في ضمن المحصورات قال الشارح
 ليس كذلك ليس ببعضه والفرق بين الاصول الثلاثة ان ليس كل دل
 على رفع الايجاب **الحكي** بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام
 لان قولنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل
 واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي وان كان في
 نفسه كاذب واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفرومه
 الصريح انه ليس بثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان
 وهو رفع الايجاب الكلي بخلاف ليس ببعضه وبعض ليس فانها دلان
 على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي بالالتزام
 لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان او ليس ببعض الحيوان
 انسان يكون مفرومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد
 الحيوان وهو السلب الجزئي وانما الفرق بين الاخيرين فهو ان
 ليس ببعضه قد يذكر للسلب الكلي لان البعض غير معين ووقع
 في سياق النفي فكما ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم كذلك

هو بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين
 لكنه ليس واقعا سببا للنفي وبعض ليس قد ذكر للايجاب الجزئي
 كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ان يدل اثبات الانسانية لبعض
 الحيوان بخلاف ليس ببعضه اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف
 السلب على الموضوع **والجواب** في بعض الارمنة الغير المعينة وليس
 المزمع بعدم الثبوت وان يؤخذ عدم الثبوت في ذاتها بل المراد ان لا
 يقتد به ويرسل طلقا فيكون الطلقة العامة كقولنا كل انسان
 متنفذ بالاطلاق العام والمنتشرة المطلقة كقولنا كل انسان
 متنفذ في وقت ما متلازمين **والجواب** في قوله منع فهو كمال المورولا
 نفعه بالاقتضاء **والجواب** في قوله لا يخلو لان يكون احدهما ملحقا
 للآخر ولانه يجوز ان يكونا معلولين على اثنين متغايرين فلا يكون
 بينهما اقتضاء بالمعنى المذكور **والجواب** اعلم ان النسب اذهنا ثم سيد
 لما يذكر من ان جواب الشرح لا يخلو به ما اورد واعلم ان الدالة ثم
 من الضرورة فلا يصح قوله وهذا يخلو اعلم ان الكلمتين متساويتان
 ان تصادقا كليتين للجانبين كالانسان والفاطمة ونقيضهما
 كذلك ومن جانب فقط فاعلم واخصر مطلقا الحيوان انسان
 ونقيضها كذلك بالعكس وان تصادقا جزئيا فمن وجب كما
 حيوان والابيض وبيان نقيضهما بتاين جزئي كنقيض المتباعد
 ومتباينان ان لم يصدق كل واحد منهما بل شيئا مما يصدق عليه
 الاخر كالانسان والنمر وكل واحد من هذه النسب في
 المفردات وما في حكمها من الرتبة التقييدية انما هو بحسب

الصدق اعني المحل واما في القضايا فلا يتصور صدقها مع حتمها على شئ
 كقولنا زيد كاتب فانه لا يعمل على مفرد وعلى قضية اخرى فالسبب المذكور
 انما يقتضي في القضايا بحسب صدقها اعني تحققها في الواقع والوقوع بين
 الصديقين ان الصدق بمعنى الحق يستعمل في قولنا صدقت هذه
 القضية في الواقع والصدق بمعنى المحل يستعمل في قولنا الضاحك
 صادق على زيد اي محمول عليه **قوله** يجوز ان يكون لانه بصدق قولنا
 كذا كذا **قوله** بالادوام ولا يصدق بالضرورة **قوله** في اي فعل تقديس
 كون معنى الاعمى ما ذكرناه من ان كل مادة تصدق فيها الضرورة
 تصدق فيها الدائمة ايضا لا بالعكس **قوله** وان اريد ان اريد
 ان مفهوم الدائمة اعم من مفهوم الضرورية وهو ايضا ليس كذلك
 بل ان المفهومين تباين ان يقتضي في احدهما العلم بالضرورة والاخر عدم
 العلم بها وهما متباينان كما انقضى **قوله** فيصدق الدائمة فيكون الدائمة اعم
 من الضرورية البتة فلا يردها **قوله** لا امتناع جمع النقيضين
 يعني اذا صدق قولنا هذا الشئ اما جرح او شجر فما يكذب قولنا
 ليس البتة هذا الشئ اما جرح او شجر جمعا ولا لاجتماع النقيضين
 وهو **قوله** وكذا الكلام في سالبية مع موجبة يعني اذا صدق قولنا
 ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ شجر او لا يكون جرحا كما يكذب
 قولنا هذا الشئ اما لا جرح او لا شجر جمعا وقر على هذا **قوله** وهو انه
 منع الخلو شيئا الى انه اذا صدق قولنا هذا الشئ اما جرح او شجر جمعا
 يصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ جرحا او شجر لم يمنع
 منع الخلو **قوله** وهو سالبية منع الجمع يعني اذا صدق قولنا زيدا اما

ان يكون في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو بصدق قولنا ليس
 البتة زيدا اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الجمع
 وصدق موجبة منع الخلو يعني اذا صدق قولنا ليس البتة اما ان
 يكون هذا الشئ اما لا جرح او لا شجر بحسب منع الجمع بصدق قولنا
 هذا الشئ اما لا جرح او لا شجر بحسب منع الخلو وكذا اذا صدق
 قولنا ليس البتة اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق باعتبار منع
 الخلو بصدق قولنا زيدا اما ان لا يكون في البحر واما ان يفرق باعتبار
 منع الجمع **قوله** صدق بين نقيضيهما منع الخلو يعني اذا صدق بين جرح
 مثلا منع الجمع كقولنا هذا الشئ اما جرح او شجر فيصدق بين نقيضيهما
 وهما لا جرح ولا شجر منع الخلو هو الشئ اما لا جرح ولا شجر **قوله** وبالعكس
 مثلا ما مر انفا فتذكر **قوله** فالصدق سالبية التفويض يعني اذا صدق بين
 جرح وشجر موجبة منع الجمع مثلا كقولنا هذا الشئ اما جرح او شجر صدق
 بين نقيضيهما سالبية كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ
 اما لا جرح او لا شجر ولا يصدق سالبية منع الخلو بينهما ما لا يلزم جواز
 الخلو عنهما فيلزم اجتماع الجرح والشئ في شئ واحد وهو صريح وكذا اذا
 صدق بين لا جرح ولا شجر موجبة منع الجمع وكقولنا هذا الشئ اما لا
 جرح ولا شجر يصدق سالبية بين نقيضيهما كقولنا ليس البتة هذا الشئ
 اما ان يكون جرحا ولا شجر ولا يصدق سالبية منع الجمع بينهما ما لا يلزم
 جواز اجتماعهما وهو **قوله** وعلى يد الاستخراج الامثلة وهو ما ذكرناه
 في مواضعه بالانفصاح لها وهي من الشاكرين واعلم ان كل مادة
 صدق فيها المنفصلة الحقيقة بصدق فيها اربع متصلات وكل مادة

والفريقين المتماثلين والمتماثلين ان المتماثلين لذاتهما لا يجتمعان
 اصلا لا موضوع ولا في نفس الامر في زمان واحد ولا يرتفعان بخلاف
 المتماثلين لذاتهما فانها يجوز ان يجتمعا في نفس الامر كالانسان
 والذات انما الحقيقي في نفس الامر الاولى في ضمير زيد والثانية في ضمير
 الفرس **قوله** ان لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه اثنان
 فقد اصدق على شيئين وسلبه عنه شيء يكون قضية **قوله** واجيب عنه بوجه
 آخر وقد يجاب عنه بان المقصود ههنا اننا نقضي بالان الكلام في
 احكامها واما تناقض المفردات فيعرف بالمقابل فلا حاجة الى ايراد
 في تعريف التناقض ههنا **قوله** قبل تقبضه واعلم ان رفع كل بشي يقبضه و
 هذا القدر كاف في اخذ التقبض لان تقبض كل قضية رضاءا فاذ قلنا
 كل انسان صول فنيقضا بالان كذلك وقدر عليه سائر القضايا
 لكي اذا رفع القضية فيما يكون نفس رضاءا قضية لها مفهوم محصل
 عند العقل من القضايا المعبرة وبما لم يكن كذلك يكون رضاءا لار
 مساو لمفهوم محصل عند العقل من القضايا المعبرة فاخذ ذلك الكلام
 واصطوفا لم التقبض عليه تجوزا ولم يكتف بالقدر الاجمالي في اخذ التقبض
 ليس كالتماثل في الاحكام **قوله** وقيل انه وهو المتأخرون وقالوا
 اما ان يدراج وحدة الشرحا فلان الموضوع في قولنا الجحيم مرة
 البصر هو الجحيم مطلقا بل بشرط كونه ابصر والموضوع في قولنا
 الجحيم مرة البصر هو الجحيم بشرط كونه لمود فلا اختلاف في الشرط
 يستتبع اختلاف الموضوع وبما قلنا ظاهر ضعف قوله وكما هما
 لا يخفى **قوله** والكتي الشيخ ابو نصر الفارابي هذا ما انفكنا

قطب

الله قطب الرئيس في شرح الشريعة وودها الفارابي في الوحدة واحدة
 وهو وحدة النسبة الحسية فان صاحبها في الان هذا لا يصلح
 ان يكونا تقبيل النسبة المذكورة لان هذا يوضح انما ثبت به نفس
 ما قيل ان المعبر في التناقض وحدة الموضوع والمحمول والبواقي مردود
 اليهما الاما ذكر الشيخ فلا زمان بعودة الهواء غير زمان عدم
 البرودة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان الكون تلك البلاد ليس
 راجعا الى الزمان ولم يكن بخير من السقوية والاسر المسرا لا يخفى
 فيناظر لان موضوع الكلية اها حاصل السقوية لا انها اعتبارا
 وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يوجب
 عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في احدى القضيتين للجميع
 وفي الاخرى للمفرد وحاصل الجواب ان المراد مما اعتبر في الاتحاد
 في العنوان دون خصوصية الذات هذا كما في غير الوجبات اما اذا كان
 موجبتين فلا بد من تلك الشرائط في الخصوصات والمحمولات
 من الاختلاف في اللمة لانها لو اتحدت في اللمة لم يتناقض الكذب والصدق
 فمادة اللسان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان
 كاتب بالضرورة وصدق للمكتسبين فيها الحاصل ان العكس جبر
 عنوان للموضوع اها اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الموضوع هو الذات
 والمحمول هو الوصف والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف
 المحمول موضوعا وحاصل الدفع ان موضوع العكس هو ذات المحمول في
 الاصل ومحمول وصف الموضوع فيه بالافادة الى اشارة الى ان التناقض
 عكس لان المفهوم من قولنا العدد اثنان زوج او فرد الحكم وجبة العدد

بمعانة فردية ومى قولنا العدد العدد استافردا وزوج الحكم على فرد
العدد بمعانة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معانة هذا العدد
المفهوم من معانة ذلك لم ينفصل عن المفهوم من معانة ذلك لم ينفصل
فان لم ينفصل عن المعانة من الجانبين ولم ينفصل عن المعانة من الجانبين
وهو وانما عكس النقيض هو هذا عكس النقيض على راي القدماء و
هو تلك المستعمل في العلم وانما عكس النقيض على راي المتأخرين فهو
عبارة عن جعل الاول من القضية نقيض الثاني والثالث من عيني الاول
ومخالفة الاصل في الكيف كما اذا حاولنا عكس قولنا كل انسان حيوان
قولنا كل حيوان انسان **وهو** لان ما صادف ان فيه ان
اي علم اراد ان يشرح اراد هذا لم لا يجوز ان يكون مراد ما ذكره
حتى لا يرد ما ذكره **وهو** عرفه بماذا يخص قضية او هذا تعريف العكس
بالمعنى الاول وهو القضية الحاصلة من التبدل المذكور ولا بد
لايات الحكم العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل
وكذلك بالبرهان المنطبق على جميع المواد ولنا ان ما هو اخص من تلك
القضية ليست لازمة لذلك الاصل وذلك بالتخلف في بعض المواد
وهو مع بقاء التكذيب الخاس في ان يرد على هذا التقدير ايضا
قولنا كل حيوان انسان لان المخبر اذا اعتقد كذبه لا يلزم كذبه العكس
عنده وهو قولنا بعض الانسان حيوان **وهو** لان بقاء النقيض
ان لان المراد باللفظ في قوله اطلاق اللفظ بقاء النقيض والتكذيب
بحاله وهو لا يحتمل بقاء النقيض فقط لكن يحتمل الجمع كما لا يخفى على
لدربة باساليب الكلام **وهو** وان كان الوجود عن البقاء في ان قل

لم لا يجوز ان يكون تعقيل القول برب له ويكون المراد من البقاء الوجود
قلنا ان الوجود من البقاء غير مناسب لقوله بحاله لان لا معنى لوجود
النقيض بحاله **وهو** تعقيل للسكوت وهو ان الموجبة الكلية لا تنفصل
كلية حقيقة بل ان المثال الجزئي وان ثبتت القاعدة الكلية لا تنفصل كلية
لكنه يكتفى لاستقراءها **وهو** لتوفير التكميل وهو ايضا تعقيل بالمثال على
وجه التعقيل **وهو** لان صدق الاصل وهو قولنا بعض الحيوان انسان
وهو بطلان النقيض الاصل المفروض الصدق وهو قولنا لا شيء من
الانسان بحج وهو محال ليس يلزم من تركيب المقدمات
الصحة لوجود شرط الشكل الاول فيه وهو ايجاب الصغرى كلية هو
الكبرى والامر الاصل انه مفروض الصدق فتعين ان يكون من نقيض
العكس فيكون محالا فيكون العكس حقا **وهو** ان اشتد حقيقته
ومعناها وانما لا حقيقة بها ومعناها لانها بايكون القضية مركبة و
لا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان ضاحك
بالمكان لا ضرورة وان لم يكن في لفظ تركيب الا ان معناه ان ايجاب
الضاحك للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب
الضاحك عنه ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب
الضاحك عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب في الحقيقة واللفظ
مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيد القضية بالمكان
دوام او الاضرة فان التركيب بحسب اللفظ ايضا **وهو** فان معناه
ايجاب الضاحك للانسان وسلبه عنه يشير الى ان هذه القضية الوجودية
اللازمة لان تركيبها من مطلقين عامين احدهما اوجبه والاخر

سابقة واعلم انما انجز الكلام الى القضية البسيطة والركبة غير محصورة
 في عدد الاقسام المتضمنة لها عند كمال ثلثة عشر الفزوة المطلقة وهي
 التي حكم فيها بضرورة ثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات
 الموضوع موجودا لقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والدائنة المطلقة
 وهي التي حكم فيها بامداد ثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه مادام
 ذات الموضوع موجودا ومثالها مامر ومشروط العامة وهي
 التي حكم فيها بضرورة ثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان
 يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع ولهذا سمي بالشرط
 لقولنا كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتباً والرفية العامة وهي
 التي حكم فيها بامداد ثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط
 وصف الموضوع ومثالها مامر وانفا والمطلقة العامة وهي حكم فيها
 بثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل لقولنا بالاطلاق العام
 كل انسان متنفذ والممكنة العامة وهي التي حكم فيها بانتفاء الضرورة
 المطلقة عن الجانب المخالف للحكم لقولنا بالامكان كلنا ارحاء فائدة
 بسائط واما المركبات فهي المشروطة العامة مع قيد الادوار
 بحسب الذات لقولنا بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتباً
 لا دائماً والرفية الخاصة وهي الرفية العامة مع قيد الادوار ولم يحسب
 الذات ومثالها مامر والوجودية الضرورية وهي المطلقة
 العامة مع قيد الضرورية بحسب الذات لقولنا كل انسان حيوان
 بالفعل بالضرورة والوجودية الادائية وهي المطلقة العامة
 مع قيد الادوار بحسب الذات ومثالها مامر والرفية وهي التي حكم

فيها

فيها بضرورة ثبوت الحمول للموضوع او سلبه عنه وقت معين مع قيد الادوار
 بحسب الذات لقولنا بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع وقت جلوسه الارض بينه
 وبين الشمس لا في المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت الحمول
 للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين مع قيد الادوار ولم يحسب الذات
 لقولنا بالضرورة كل انسان متنفذ في وقت ما الاداء والممكنة الخاصة
 وهي التي حكم فيها بانتفاء الضرورة المطلقة عن جانب الوجود والعدم
 بالامكان المخصول ان كاتباً وهذه مركبات واما عند التقاطع
 في عشرة وهي هذه المذكورات مع الرفية المطلقة والمنشورة المطلقة
 وهي الجزان الاولان من الوقية والمنشورة لقولنا بالضرورة كل كاتب
 وقت جلوسه الارض بينه وبين الشمس وبالضرورة كل انسان لا
 متنفذ في وقت ما والاعتبار في ايجاب القضية المركبة سلبها بالان
 الجز الاول وسلبه اصطلاحاً وعليك باستخراج امثلة السوالب
قوله الاستواء وهو الاستواء وانما سمي استواء لان مقتضاه لا يتغير
 الا بغير الجزئية **قوله** يسمى قياساً على او هي مركبة من منفصلة وحليلة
 دائماً بشرط ان يكون التاليفات بين الحليتين واحداً الانفصال متحدة
 في النتيجة وان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة للحق او حقيقة
 لقولنا كل حيوان اما انسان او ما فرس او ما بقرة او ما غيرة ذلك
 وكل انسان وافر وبقرة وغير ذلك حيثما كل حيوان جسم وانما سمي
 قياساً على لان تاليف المنفصلة يستلزم على التقييم **قوله** لا يشي بان
 فيه نظر لان هذا القيلوس من النكح الاول ولم يوجد شرطاً كما لا يخفى
قوله على مثل جرح الجوهرا لا وجه لتقديم هذا القول على القولين الاخرين

اعلم

سبعة ما في الشرح لا يوسعه من النسخ الا **الاول** وتسمية
للموضوع والمحمول انما لم يقل وتسمية موضوع المطلوب ومحمول
ليشتمل وجه التسمية المذكورين لان المذكور اما موضوع في القضية
او محمول فيها **لما لا يخفى** ويجوز ان يكون في بعض الاصل في اللغة ما
قل اجزاء والاكثر ما ذكره او يكون التسمية للتشبيه المذكور **و**
للقدر اعمان اي عبارة عن الامتداد الذي هو الطول والعرض والعمق
فتكون الاضافة بيانية **و** والمراد حكم الوسطاء سواء كان
الحكم في حيث الايجاب والسلب وهكذا انما يتصور في الشكل
الاول **لما لا يخفى** اذ لا خامس يقع له وجده شكلا خامسا او
سادسا او سابعا كان هو الشكل الرابع لكن لم يوجد **فخرج**
الثاني لانه اسقط باعتبار الشطر الاول وهو اختلاف مقدمية
الكيف ثمانية اضراب الموجبات والسالبات الكلية والجزئية والاختلاف
وباعتبار الشطر الثاني وهو كلية الكبرى اربعة لحرى الكبرى الجزئية
الموجبة والسالبة مع السالبين والموجبين فبقيت ضرورة
النتيجة اربعة الاول كليتي والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية الثاني
في موجبة جزئية صغرى والسالبة كبرى ينتج سالبة جزئية الرابع
سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة وضرب الثالث
المنتجة ستة باعتبار اشتراط الايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمية
وضرب الرابع المنتجة عند المتقدمين خمسة وعند المتأخرين ثمانية
والبراهين في المطول **تأمل** وجهه ان الضرب الاول للموجبين
كليتي وهو اشرف من الثاني كليتي والكبرى سالبة لان اشرف

من وجود اربعة والثاني من وجود ثلثة والكليتي اي الموجبة والسالبة
في الثاني اشرف من موجبتين والصغرى جزئية في الثالث فيكون الثاني
اشرف من الثالث والموجبة كلية اليه كانت في الثالث اشرف من السالبة
كلية اليه كانت في الرابع فيكون الثالث اشرف من الرابع **وهو** والقياس
الافضل في خصاله **تأمل** واما من متصلتي اي القسم الاول في قدر
الشروطية ما يتركب من متصلتي والشركة بينهما اما في جزء تام منها
وهو المقدم بكلا الاو الثاني في كماله واما في جزء غير تام منها واما في جزء
تام من احدها غير تام من الاخر فيكون ثلثة اقسام والطبوع منها
ما كانت الشركة في جزء تام منها وينفقد الاشكال اربعة في لان
الشركة ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فيكون الشكل الاول
وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان
مقدما فيهما فهو الثالث وشراطين هذين الاشكال وعدد الطبوع
لكلها اربعة من غير فرق **وهو** واما من منفصلتي اي القسم الثاني من الصغرى
الشروطية ما يتركب من منفصلتي والشركة بينهما اما في جزء تام منها
او في جزء تام من احدها غير تام من الاخر فيكون الطبوع من
هذه الاقسام ما كانت الشركة في جزء غير تام منها وينفقد في الاشكال
الاربعة وشراطين المقترنين المجتئبين معتبرة ههنا بين الشراطين
لكن التمييز بين الشراطين في الاشكال اربعة هو الذي تسبكه في الفرات
وهو واما من كلية متصلة اي القسم الثالث منها ما يتركب منها والكلية
فيه انما يكون صغرى وكبرى واما ما كان فالثالثة لها المتقدم المتصلة
اذ تاليها الا ان الطبوع من هذه الاف ام كانت الكلية كبرى والشركة

معقال متصل وينتج متصلة بمقدم المتصلة وتلك بالنتيجة
 التالية بين التالي واللاحق **و** اما من جملة ومنفصلة اي القسم
 الرابع منها ما يتكبرها وهو اقسم لان الحليات اما ان يكون بقدر
 اجزاء الانفصال يشارك كل واحد منها واحد اجزاء الانفصال اما
 يستخرج مع الحيات التالية في النتيجة واما مع اختلافها فيكون
 ليكن اقل اجزاء من الانفصال او اكثر ان المطبق منها القسم الاول
 ويكون للجملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشارك مع احدهما
 كل من منفصل عدد وكل عدد اما زوج او فرد وينتج كل من منفصل اما
 زوج او فرد **و** اما من متصلة ومنفصلة اي القسم الثالث
 منها ما يتكبرها والشرك بينهما المتأخر من تمامها او جزئها
 تام منها او من احدهما وكل واحد من هذه الاقسام ينقسم الى
 قسمين لان المتصلة اما ان يكون صفر او كوي لكن المطبق منها
 ما كانت المتصلة صفرية والمنفصلة كوي مثل كل كان زيدنا كايونا
 وكل صواب اما ان يكون ناطقا او غير ناطق ينتج كلما كان زيدنا
 كان ناطقا او غير ناطق وينقسم الاشكال الاربعة فيه و
 في بعضها طول فابصر الى الطول **و** الزوجان قبل التصفيف
 قال بعض اهل الجس الزوجان قبل التصفيف الى الواحد سواء
 كان مرة او مرارا فهو زوج الزوج وان لم يقبل التصفيف الى الواحد فهو
 زوج الفرد سواء قبل التصفيف مرة او مرارا والظاهر ان كلام
 الشارح مبني على هذا فلا يراد ما قيل ولا ثبت بما ذكره ان كان
 العدد اما فرد او زوج الزوج وكمن غائب فلا صحى وافتة من الزم

السيم

السيم **و** اما القيل الاستثنائي قد مر ان القيل الاستثنائي ما يكون
 النتيجة او نقيضها المذكور فيه فالذكر من النتيجة او نقيضها المقدمة
 من مقدمة وهو **و** الا لزم اثبات الشيء بنفي او نقيضه او
 جز من مقدمة والمقدمة التي خرجها قضية لكونه شرطية فالتا
 الاستثنائي مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
 لاحد جزئها او رفعه ليدلزم وضع الآخر او رفعه **و** والمتصلة تنتج بوضع
 اليقين ان الاستثناء عيني المقدم ينتج عيني التالي واستثناء نقيض التالي
 ينتج عيني التالي المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا
 لكنه انسان ينتج انه حيوان وان قلنا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
 بانسان **و** وللقضية بوضعها ايضا ان التفصلات تنتج بوضع
 الرفع والمكسوك قولنا في الحقيقة العدد اما زوج او فرد لكنه زوج
 ينتج انه ليس بفرد لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج ولو قلنا لكن ليس
 بزوج ينتج انه فرد لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وكقولنا في مائة المية
 الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر لكنه شجر ينتج انه ليس
 شجر وكقولنا في مائة المية المية اما شجر او حجر
 لكنه شجر ينتج انه لا حجر لكنه حجر ينتج انه لا شجر بناء على ان شرطية
 القيل هو واشتراط في انتاج قيل الاستثنائي شرط الاول
 ان يكون الشرطية موجبة لانها لو كانت سالبة لم ينتج شيئا لا لزم
 ولا الرفع لان معنى الشرطية السالبة سلب الزم والمندو
 اذ لم يكن بين الزم او غناه يلزم وجودا هجرا او عدمه
 وجودا اخر او عدمه وثانيم بان يكون الشرطية لزومية ان كانت



منفصلة لان الاتفاقية لا تنتج شيئا والا يلزم الدوران العلم
بصدق الاتفاقية سوقيه على العلم بصدق احد طرفيها او كذب
واعلم ان الاتفاقية كما تكون في المتصلات تكون في المنفصلة
ايضا وهي التي حكم فيها الشافعي في الذات الجزئيتين بل الجزئية الاتفاقية
في الحقيقة لا لسود الامكان ان يكون هذا السودا وكما يلا
لانها فاق بين من هو في الاسود والحيات لكن اتفق في السود
وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان الانتفاء المكتوب لا يكتب في وجود
السود وفي مائة بل ان يكون هذا الاسودا وكما يلا وفي مائة
الحلو اما ان يكون هذا السودا وكما يلا وانما احد الامرين وهي
اتحادية الشرا وكيفية الوضع اي الالباب والرفع في النفي لا لا ينتف
الامور ليجعل ان يكون الزوم او العناد على بعض الاوضاع واكتفاء
على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئية الشرا او نفيه ثبوت
الآخر وانتفاءه فظهر بما قرنا ضعف ما قاله المحقق كما لا يخفى
ولا استكان وجود المعلوم والا يلزم انتفاءه اللازم على المعلوم
فيبطل المعلوم لا بالعكس اي وجود اللازم لا يستلزم وجود
المعلوم لجواز ان يكون اللازم وهو التاكيد المعلوم هو المقدم
وانتفاء اللازم والا يلزم وجود المعلوم بدون اللازم فيبطل
المعلوم بالعكس اي انتفاء المعلوم لا يستلزم انتفاء اللازم لما في
انتفاء وهي افعاليه اقولنا في مائة الجمع هذا الشيء اما جواز
ليس بجواز لا ينتج شيء ولكنه ليس بجواز لا ينتج شيء اما جواز
انتفاء ما في هي افعاليه اقولنا هذا الشيء اما الجواز لا ينتج

لكن لا يجوز لا ينتج شيء ولكن لا ينتج شيء اما جواز لا ينتج
قوله من احد الطرفين كقولنا كلما كان هذا الشيء انتا كان
حيوانا لكنه حيوان لا ينتج انه انسان او لكنه ليس بشيء لا ينتج انه
انسان او لكنه ليس بشيء لا ينتج انه ليس بحيوان قوله ما كان
منه الطرفين كقولنا كلما كانت الشمس طالعت فالنهار موجود
قوله ولا شفا فيه نظر لان الكلام بحسب نفس الامر لا بحسب
حكم الحاكم اي كالمطابقة في الظهور يعني ان دلالة المؤلف على
الطورية بالتزام ايضا كنه الماكات كالمطابقة في الظهور غير
عنهما بالمطابقة لانها وان كانت اشارة الى دفع ما قيل ان
القوة العاقلة قابلة لافاعله ووجه الدفع ليس كلامه لان
حكمها في اشارة الى دفع ما قيل ان الحاكم بصدق القضايا
اليقينية العقل والحد والركب منها لا انحصار المدرك في
الحد والعقل ووجه الدفع ان المدرك والحاكم هو العقل لا الحد
وان الحاكم باستمائه من الحد في بعض المواد وهو المعنى
بالحدس الحدس في اللغة يقال على معان يقال حدست السهم اي ارمته
وحدست للرجل او طنتها وحدثت اي سرت وهو يحيد راي
يقول رايه شيئا وفي عرف اهل المنطق سنخ اي ظهور للبيان
والمطالب للذهود ففة وما قيل الحدس هو سرعة الانتقال
فيه ساحة لان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة
ولا يوصف بها غير وقد صرحوا بان لا حركة في الحدس فلا يكون سرعة
لكنه شاع ففهم كون الانتقال دفعة سرعة والتسارع استعمال

اللفظ في غير حقيقته لا قصد علاقة مقبولة اعتقاد على ظهور الغم في
 ذلك المقام **اشارة** الى اللفظ في الانشاء الاستحالة كقوله لا غير لان
 ترك الفصل على التثنية واللفظ قد يكون بان يحذف العاطف و
 المطلوب جميعا ويقام مقام اللفظ احصى في معنى لم يلبس
 غير **وليس الا** لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية كالاجابة
 بقدم مع تسامح قلنا المذاهب **ب**راطباطه او واعترض
 عليه بان العلم مستفاد من التواتر فاشبهه دور وجيب بان
 نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم بالتواتر
 سببه متواتر لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي **كس**
 الفقهاء مسائل اصول الفقه كما الفقيه على وجوب الزكوة في كل سنة
 بقوله عليه السلام في الزكوة فلو قال الخصم هذا خبر واحد ولا
 انه تخم فنقول قد ثبت هذا في اصول فلا ان ما اخذه مسلما
ط اما ان يكون من حيث الصورة فبان لا يكون على هينة
 نتيجة لا خلا لا شربة بحسب الكثرة او الكيفية والجهة كما اذا
 كانت كبر في الشكل الاول اجزئية او صورية سلبية او مكنية **او**
 المعرفيات يكون المطلوب بمقتضى مقدمة شيئا واحدا وهو المصاد
 على المطلوب كقولنا كل انسان بشر فكل بشر فكل انسان
 ضاحك او بان يأخذ البهنية مقام الخارجيا كقولنا الحد
 حادث وكل حادث فله حدوث فالحادث له حدوث او بان
 يأخذ الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا كل الجوهر موجود
 في الدهن وكل موجود في الدهن قائم بالدهن وكل قائم بالدهن في

اعلم

مطلوب

ينبغي

وهو لا يصدق على نفسه بل يصدق على اللفظ الكلي وانما المصادق عليه هو
 لا يمنع من تصوره وليست فيه والمصادق الاعتراف غير وار
 على اعتبار الكون المقام اللفظي تاملا **اي** يدخل مفهومه او
 اشارة الى افع ما قيل ضمير يدخل الى اللفظ الثاني واليدوم من دخول
 في حقيقة الجزئيات دخول مفهومه فيها فاجاب بانه يدخل
 مفهومه واعلم ان الذي في غير ذلك **اي** اسعوجي يقال على ممان
 بالاشارة الى يقال على الجبروت يمنع انكسار في الشيء اعم من
 ان يكون في الماهية او في الوجود والجبروت يمنع انكسار عما
 واخص من الاول لان ما يمنع انكسار عن ماهية واخص من الاول لان
 ما يمنع انكسار عن ماهية الشيء يمنع انكسار عن الشيء من غير
 عكس كما في السواد للحيثية والحيثية يمنع دفع عن ماهية اذا تقرر
 مع الماهية المنع الحكم بسلبه على ما هو اخص من الثاني لان ما
 يمنع ارتفاع عن الماهية في الدهن يمنع ارتفاع عنها في نفس الدهن
 والا ارفع الامارة عن البهنية واليه عكس كما في الكوازم الغير البهنية
 فانها يمنع انكسار عن ملو ما في الخارج ولا يمنع انكسارها في الدهن
 والجبروت بحسب انبائه الماهية كالحوان للانسان وهو اخص من
 الثالث وللحل اذا استحق الموضوع موضوعية الشيء كقولنا
 الانسان كاتب ويقال للمقابل عرضي نحو الكاتب انسان او كان
 للجواب اعم منه وبارائه للردح او جاصلا بالحقيقة او مجولا على الموطنة
 والاشفاق على عرضي او باقتضا طبع كقولنا الجبروت الى الشغل وما
 ليس باقتضا طبع عرضي او دائما الموضوع وما لا يدوم عرضي او بلوا

وما في مقابلة عرضي او كان مقبلا موضوعا وعكس عرضي او لاحاصد لا لامر اع
 وخصص وما لامر اع او اخص عرضي ولا يجاب السبب المستب اد ا
 كان دائما كالذبح للوقت او كذا هاتك ^{فمن} السبق للامر ان
 وعرضه ان كان عقليا ويقال للمقام بنفسه موجود بذاته كالجوهر
 وللقا بالذبح كالموضوع موجودا ^{قوله} الذي هي اما حقيقة
 حاصله ان المراد بالانسان والفرد حقيقة جزئيات الحيوان
 فيكون المفعول كالمفعول بالنسبة الى هاتين الحقيقتين اللتين حقيقتا
 جزئيات الحيوان سواء كانت تلك الجزئيات حقيقة او اضافية فلا حاجة
 الى التزديد المذكور لانه مبني على ان المراد بالانسان والفرد جزئيات
 الحيوان للحقيقة وليس كذلك ^{قوله} حقيقة جزئيات الاضافية
 فان قيل ليس للاضافات جزئيات اضافية لان الجزئيات الاضافية هو
 كل اخص تحت اعتراف الضاحك ليس بامر من الانسان فلا حاجة الى
 ما ذكرنا قلنا المراد من الجزئيات الاصلية ههنا الردي والهند والخنزير
 وغيره لان كلامها اخص من الضاحك المطلق والمراد منه الضاحك
 بالقرينة والضاحك بالتسمي وغيرهما او يقال ان الضاحك هو الضاحك
 قد يوجد في غير الانسان ايضا واما الجزئيات الحقيقية فليكن ^{قوله}
 تسمية للشيء بهم منزومه فيه نظر لان من قبيل الجار والمترسل وتسميات
 الجارية المتعارفة بحجزة الاغريقية مبنية للمراد وهي متغيرة ههنا ^{قوله}
 على الترخيم بالحيوان والذلة المملة من الخدمة كانه جعل المفعول المذكور ولا
 خادما للمفعول المراد ويجوز ان يكون بالذلة المملة والحيوان المعين او المملة و
 كلاهما يفتقر القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور

^{قوله} كما في قولنا المشعر ههنا مثال القسم الثاني من الاقسام الثلاثة و
 الاول من القسمين كما لا يخفى ^{قوله} الانسب او وجب الانسبية ههنا قوله
 ولذا يستغنى عنه دليل مثبت وليس كذلك بل هو موقف بل ^{قوله} وهذا
 المقام ليس كذلك لانه لما فصل بينهما ما يتوقف الرضا فصلا المقام
 مقام الظاهر وفيه نظر لان وقوع الفصل بين الضمير والرجوع
 انما يخرج عن كونه مقام الضمير اذ الم يكن المقام والا على يقين
 المرجوع ههنا ليس كذلك كما لا يخفى ولعل ولهذا قال انما يسمي
 احدية انه اذا عيّد الجار موقفا يفتقر قديما للشيء موقفا مع المفعول
 كقوله تعالى هو الذي اعطى الكتاب الحق لما يري من الكذب
 وقد يبادر بذكر عدم المفاعيل كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
 وفي الارض ^{قوله} واما ما في اطلاق جواب لما قيل في ما ذكرتم يلزم
 ان لا يصح اطلاق الدالة على هذا المفعول الاصطلاحي بقانون اللفظ ليس
 كذلك فليجيب بانه انما يصح باعتبار بعض افراده ان كان المراد بالذات
 نفس الحقيقة فلهذا لا يكون النوع ذاتيا بحسب الثقة واعتبار جميع افراده
 ان كان المراد بالذات ما صدق عليه الحقيقة كزيد وعمر ونحوهما فلهذا
 يكون ذاتيا بحسب الثقة وفيه نظر لان نفس الدالة بذلك المفعول
 الاصطلاحي انما يكون اذا كان المراد بالذات نفس الحقيقة ولما ذكرنا
 كان المراد منها ما صدق عليه الحقيقة فلا يحتاج الى هذا المفعول بل يكفي
 الذي كما لا يخفى ^{قوله} ما اطلاق الرضا له جواب لما قيل ان اطلاق الرضا على
 لما قلناه والرفعي العام هل يكون بحسب الاصطلاح ايضا ام لا فاجاب
 بقوله واما اطلاق الرضا على ان يكون الانسب ان يكون اطلاقا عليه بل يجب

الاصطلاح ايضا وان لم يخرج اليه تامل **قوله** باعتبار نسبة ما هو منه
استعمال الكل على الجزء اذ مفهوم الضاحك شيئا له الضحك فمفهوم
كل شيئا له الضحك **قوله** قيد قوله حقيقة فيلزم لغير الحقيقة الرجوع
الى الذات لانفسه كما لا يخفى **قوله** غير صحيح لانه يستلزم ان يكون
الفرس متوكافيا ايضا وليس كذلك **قوله** الاول ان يقال بعد
تفيد الجزم لا بعبارة تفيد الظن لقيام التورية المعينة له ويكون
يقال كاهذا انما هو اذا قرئ فكان بالتشديد وكان من الحروف
المشبهة ولما اذا قرئ بالتخفيف وكان من الافعال الناقصة فلا ايضا
يمكن ايقال انما غييه بالعبارة المفيدة للتدبير رعاية للادب بقونية
الظاهر انها من ثمة مقول يقال ويحتمل ان يكون علة وسببا للقول
قوله صحيح بلا تكليف وهو المحدث وانما لم يذكر اعتمادا على التورية
قوله عن نوع النوع لان مراتب الانواع اربع الاولى النوع الشافل
كالاشنة فهو نوع النوع الثاني النوع المتوسط كالحيوان والجم
الثالث النوع العالي كالجسم المطلق الرابع النوع المفرد كالنظر
ان قلنا ان الجوهر جنس وانما يخرج بهذا القيد النوع الحقيقي
فقط هو الذي لا يكون تحت نوع بل افراد من الاصناف **قوله** تامل
لعل وجهه ان هذا في النوع والجنس وانما في الفصل والاشنة فلا يكون
صالحا للمقولة في جواب اي شي هو عارضا فيمكن ان يكون وجهه
انه يعيد عن سوق العبارة اذ ظاهرها ان المقولة مطلقا من الموارد
كما لا يخفى **قوله** لانه فرد من افراد مطلق الجنس صغرى وكبرى مطوية و
هو ان كل ما هو فرد من افراد مطلق الجنس فهو اخف من مطلق الجنس

ينبغي ان جنس الجنس اخف من مطلق الجنس **قوله** اي افراد اشارة
لانه ليس المراد بالخاصة هنا ما هو واحد الكليات الجنس هو البناء
بالمراد الاخص من الشيء وهو الافراد هنا **قوله** ان لا يتعد الاعتبار
اي اعتبار الخصوصية والعرفية **قوله** المتغير في ما زالت الجنس وهو
مفهوم كلي وهو ما لا يمنع نفسه بغير تصور **قوله** وليس كذلك ان
اريد ان التوريف الاخص عند اختلاف حرقى العرفية والخصوصية
لا يجوز مطلقا ثم ان اريد ان التوريف الاخص من حيث الخصوصية غير
جائز فسلم لكون هذا غير مفهوم من عبارة الشارع كما لا يخفى
قوله مع ان قوله لان الكلي الى هذا كلام على التند وهو غير مقيد
الاخذ بالسواءة وهي ممنوعة **قوله** لا يناسب لانه لا يثبت بهو
التوريف الخاص وقد سبوا لاجله بغير تقييده وهو ان لا يكون
التوريف الخاص جائزا تامل **قوله** ليس لادهر بنا المعينة الزمانية
فيه نظر لجواز ان يكون المراد بالمعينة الزمانية ويكون حاشا
مصلحا لها صلاحية المقولية بالفعل بحسب الشدة وصلاحتها
بالفعل بحسب الخصوصية في زمان واحد يصلح النوع لا يكون مقولا
بالفعل بحسبها ويمكن ان التساوي زيد بحسب الخصوصية
ومن عرو بكر بحسب الشدة فيجب عنها اجواب واحد بان
يقول واحد ما زيد واخر ما عرو بكر ويجاب بان كل انسان
فيكون النوع مقولا في جوابها معا تامل **قوله** بل مطلقا لا يخفى
اي اجتماع تحقق المقولين في النوع وتوحيدها سبيل التعاقب و
يمكن ان يكون معا في ايضا في الاخبار **قوله** النوع المتخصص

وكذا النوع الذي لا يكون له فرد في الخارج كالفناء ولم يتصور الظهور
قوله يعرف بالتأمل لوجوه انه لم يحصل الاحتراز عن ما يدور زيادة
 قيد فقط لان الجنس وامثاله مقولون على كثيرين مختلفين بالعدد
 دون الحقيقة ايضا بمعنى انه محمولون عليه لان يقال زيد و
 حيوان ومثل ذلك وهو متحرك بالادان فادام لم يرد قيد فقط و
 لم يرد لم يحصل الاحتراز بقوله في جواب ما هو لان ما هو انما يطلب به
 تمام الحقيقة فلا يقال للجنس وامثاله في جواب السؤال بما هو عن الكثيري
 متفقين بالحقيقة وانما اذا ارادوا ان يدقوا فقط فلا يرد
 للجنس وامثاله لانها ليست مقولتي على المختلفين بالعدد فقط بل يقال
 على المختلفين بالحقيقة ايضا فيكون قيد فقط خارجا **قوله** مع ملاحظة
 لا وهو جواب في ان الفهم المذكور من سوء الفهم وقلة التدبر في كلام الشارع
 لان قوله وامثاله اب عن هذه الملاحظة كما لا يخفى **قوله** تأمل لوجوه
 ان قوله دون الحقيقة موارد في نظام الكلام وانما لم يذكره اختصارا او
 ليكون للسؤال وجوب واجب على وفق السؤال ويمكن ان يكون وجوه ان هذا
 الكلام انما يتم لو لم يبي السؤال على كونه دون الحقيقة بل كان مبينا على
 غفلة من ذلك القيد وانما اذا جعل واردا مع اعتباره في الاحتراز فلم
 يبق لقوله انما هو انما فائدة كما لا يخفى **قوله** فلا يندفع بالجواب المذكور
 لا يندفع باعادة قيد فقط اللهم الا ان يقال يتكلف ويجعل دون ظرفا
 لقوله مقولون مختلفين لكن تقريبي الشارع بعيد عنه كذا نقل عنه
قوله فلا يرد الاشكال لانها لا يقال في جواب ما هو اصله على المختلفين
 بالعدد دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة بل يرد الجنس فقط

ولا يندفع بالجواب المذكور بل يرد فقط او يكون مراد الجواب من
 الذين يذكروا الجنس بعيدا **قوله** مثلا ان في بعض ان في انساب الانساب
 سكوت عن شيء الغير بخلافه الاختلاف بالحقيقة فيكون بينه ما هو
 وخصوصا مطلقا تأمل **قوله** باضنا ويجب حمل التقرينات اصل الحقيقة
 ثابتة في فن الاصل وليس كذلك على ما ذكره الحكم الا ان يقال انه من قبيل زيد
 اعلم على الجاهل والمسل احد من المثل **قوله** وهو الذي يميز الشيء عما يشبهه
 ليكون تمثيلا **قوله** فتأمل لوجوه ان قوله فان السؤال اه قليل تنبيه
 المص **قوله** جواب اي شيء يفوز به تنبيه وانما قيد بزيادة لان السؤال
 الخ ويمكن ان يكون وجوه ان قوله فان السؤال باي شيء ليس علة له
 مقول بل تحقيق المقام **قوله** ولذا وان السؤال الاول ان يقال اولان
 السؤال باي شيء هو في ذاته فاما هو عن الميز الذي قال وهو الذي اكد لا يخفى
قوله بالمعطف ان يكون معطوفا على قوله ولذا تنبيه على ان كل ما فيه
 اها فصل ولها جمل البنية وهو الذي تأمل لوجوه انه علة لتقييد قوله
 عما يشبهه بقوله في الجنس تقريبي وانما قيد تنبيه به او علة لا يرد هذا
 القول المخصوص المثل على قوله في الجنس تقريبي وانما اورد هذا القول المخصوص
 تنبيه به ويحتمل ان يكون وجوه انه يجوز ان يكون قوله تنبيه بالاسم من
 قال لا مقوله تقديره قال هذا تنبيه بالعلم ان **قوله** فانه يميز الانسان
 الى اشارة الى ان طوطي مثلا الفصل القريب الحيوان مثلا الجنس القريب
قوله والناهي يتراد الظاهر انه يحتمل من قول الذي على التمثيل بالفصل بعيد
 كالحسن الذي لا يحتمل قوله كالحسن على التمثيل بالفصل بعيد
 والذي على التمثيل بالجنس بعيد يكون على طريق قوله كان طوطي

الحيوان والماد بالنا في الجسم الثاني بخلاف الموصوف الكفاء بالشهرة
 لكن فيكون الجسم الثاني جنس منقشة مشهورة وهي الجسم
 الثاني مركب الجنس من الكليات الفرقة واجب بانه من مساحات
 القوم **قوله** لوجود ماهية الانسان كان كل انسان موجودا اسود
 وليس كذلك **قوله** في الذهب كالحلية للحيوان **قوله** انما يخرج به اداسا
 الى ان تفرز الحاشية انما يكون مانعا اذا كان النوع ذاتيا وانما اذا كان عرضيا
 فلا يكون مانعا الصفة على النوع **قوله** ان يقول هذا التعريف مبني على
 ماهو المشهور فيها بينهم من ان النوع ذاتي بحيث لا يذهب الوهم
 الى خلافه وهذا لا ينافي كون النوع عرضيا بطريق التوهم من العبارة
قوله فيما سبق اي في تعريف الذاتي والعرضي في نظر لانه لم يترد على وجهه
 يكون النوع عرضيا بر حرم عبادة الصفة على الاعمال وروحه كما لا يخفى
 على المتأمل **قوله** لا يتفق الظرف بالعبارة لانه لا يستقيم المعنى كما لا يخفى **قوله** ان لا
 تماثل **قوله** انما يتلوه من قول لان التعريف من اقسام النظر سوف يكون التعريف
 مركبا كليا على كون النظر ترتيب امور ولا يشترط تعقده كون النظر ترتيب
 امور على كون التعريف مركبا كليا تماثل كونه الشارح وهو قوله فان كون
 النظر ترتيب امور مبني على عدم صحة التعريف بالمرتب بل يشترط تعقده كون
 النظر ترتيب امور على عدم صحة التعريف بالمرتب وهو ليس بدور
 كما لا يخفى **قوله** فالاولى في الاول ان يقال بد قوله عدم صحة التعريف
 بالمرتب كون التعريف مركبا كليا وينبغي سبب آخر هو كون النظر
 مركبا كليا لظهور ان الدور فيمكن انما يمكن هذا في ملاحظة كلام
 الشارح ايضا لان كون التعريف مركبا كليا وعدم صحة التعريف بالمرتب

مثلا زمان

مثلا زمان فيكون من قبيل ذكر المعلوم واداة الالزام قال فلا اولي ويمكن
 ان يوجه كلامه بانه من قبيل حذف المعطوف فيكون تعديره فان كون النظر
 ترتيب امور مبني على عدم صحة التعريف بالمرتب وعدم صحة التعريف
 بالمرتب مبني على كون المرفوع مركبا كليا فلا وكان مبني على هذا المرفوع
 في هذا الايراد ما ذكره المحقق عليه **قوله** فان كون النظر الاول ان يقال
 فان تعريفه النظر بتعريف امور مبني على كون النظر مركبا كليا ليلام قوله
 ان الواجب تطبيق المرفوع **قوله** لا العكس اشار الى دفع ما قيل ان تطبيق
 المرفوع بالنوع على المرفوع بالعكس واجب ايضا مبني على كون المرفوع مركبا
 كليا لان جميع افراد النظر فيكون شئ من افراد المرفوع غير مركب اي
 جميع افراد النظر مركبا بل يكون بعضا غير مركب فلا يكون النظر مركبا
 كليا **قوله** ليشمل التعريف على الذهبين الاول ان يقال ليشمل التعريف
 جميع الافراد لان هذا التعريف المشتمل على الانفصال المتأخر من خاص
 وانما هو بارتباط جميع الافراد ولم يمتنع وانما يحصل امر مع كونه
 اعم من الترتيب بل يتكامل الترتيب بالجمع وذكر والترتيب على
 وجه التخصيص بعد التعميم اهما ما يشانه لكونه اغلب على ان كلام
 هذا الايلام سابقه ولا حقه كما لا يخفى **قوله** لا يصح ولا يكون اشار بمطاف
 النفس بل ان الصفة هي من الالف ما يقابل الف اي ما يقابل الامتناع
 فيكون عدم الصفة بمعنى الامتناع **قوله** المتقدمة ما جعلت جزء
 فيكون الوجه للوجه اعم من القياس لصدقه في الاستقراء والتشبيه
 ايضا بخلاف القياس فيكون اعم من هذا من غير دون فيما نحن
 فيه فانه في مقدمتنا **قوله** المصحة صفة للوجه المعلوم وحاصله ان ما

فاحفظ

قصدت ان يفهم ان يكون معلوما من وجه لا يلزم طلب المجهول
 المطلق ويجوز ولا من وجه اخر لا يلزم تحصيل المص **قوله** ان في الوجه
 الغير المعلوم وانما وصف هذا الوجه بغير المعلوم لانه لو لم يكن كذلك
 يلزم استقلال المعلوم وهو **قوله** تصور مفهوم مالم يستقم عليه
 المطلوب وخبر ان قوله يجب اه **قوله** غير المتصور من وجه اه والا
قوله تحصيل المص **قوله** بولف ثبت المطلوب وهو عدم صحة التعريف
 بالفرق من ان ثبت وهو المطلوب به الماهية والمثبت وهو
 الوجه المشهور به الماهية **قوله** لتركيب اه لان المركب من الداخل والخارج
 رسم واحد ويمكن ان يقال العلم الذي قبل التعريف هو العلم بالوجه الذي
 في الحد الارضي وما يكون بالعرضي يكون رسما تاما مثل **قوله** احد الشئيين
 اضافة لا احد للمعرف لان المراد هو الشئ الاول الخ لثبت **قوله** و
 هذان الاشكالان واردان على ما قيل من ان التعريف بالمفرد لا يصح ايضا
 اي كما يوردان على قول الشارح **قوله** فليتام على وجه ان ينظر كيف يورد
 هما على ما قيل بان يقال لا يجوز ان يكون تصور الانسان مثلا قبل التعريف
 بمثل الشئ والتصور المستقل منه تصور المطا هو الحيوان الناطق
 فيلزم ان لا يكون التعريف بالحيوان الناطق حدا لتركيب من الداخل
 والخارج وايضا لا يجوز ان يكون التصور بوجه ما شوطا للمفرد
 لا داخله فلا يلزم تحقق تصور في حصول التصور المطلوب
 ويمكن ان يكون وجه اه لا يمكن حمل كلام الشارح على شئ طية احد
 الشئيين واللام يقوم بفد المطلوب تامل **قوله** كسب اي من ان المفرد
 المركب من ان اللفظ يكون ناظرا الى المنفي لا الى النفي **قوله** فقام

لعل

لعل وجه ان المراد بالمفرد ههنا معنى الجواز كالتصديق واللفظ **قوله** وبالمركب من
 لغيره سواء كان من اللفظ او لا على جواز كواي الجواز او لا براهنا
 بخلاف ما سبق ويمكن ان يكون وجه اه هذا دليل على تسمية المفرد قولا
 والقول هو المركب الذي يكون تركبه بالشئ الى اللفظ فلو كان المراد بالمفرد
 والمركب ههنا ما لا يكون بالتمسك الى اللفظ فلا يحصل التقريب تامل الى ان
 ذلك مثل النقي والمثني لان النقي شئ النقي والمثني شئ النقي **قوله**
 ليس لا يعلم ما ذكر اي من انه لا بد من الفرق في ثبوت شئ لشيئ بل لا بل
 ان معنى الشئ مكانا طاق شئ ما اذ ما ثبت لا للشئ كالنطق
قوله ايضا اي كما يقولون فيما اذا وقع مرفقا **قوله** لم يكن كذلك اي مكانا من
 الناطق شئ اللفظ ولا معنى الصالح شئ الضمك اذ لا يتصور
 هناك اخذ لا يتصور ثبوت لشيئ **قوله** رسما للانسان واللازم به
 لا تحذف على رأي من جوز وقوعه مرفقا **قوله** يصدق عليه
 الشئ اي يكون ذلك المفهوم فردا مفروما لشيئ **قوله** الوجود ذاتية
 في شأنه الى دفع ما يتوهم من ان التصور بالكنه انما يكون بالحد
 التام لا غير فلا يحسن قوله وهو الحد مطلقا لان الحد مطلقا شئ
 الحد ناقص ايضا على ان التصور بالكنه بالحد الناقص لا بالعرضي
 منع وان لم يطرده في هذا الظاهر ضعف قول الشارح وهو بطريق المحر
 ويمكن ان يكون قول المحر في الجرد ذاته اشارة الى دفع هذا فاقول **قوله**
 بناء على ان المراد بالتصور اشارة الى جواب ما قيل ان التصور يطلق على
 التصديق ايضا لانك من فكيف يخرج به التصديق فاجاب بقوله
 بناء فخرج عن الحد القياسي لان تصديقا لا اكتسابا تصديقا اخر

قوله كما هو المتبادر عند الاطلاع على شئ من استحقاقه في حجة اذا انزل
 التصور بالقرينة تخصه لا يذهب الوهم الى غيره فيجسد التوفيق على
 المتبادر ان لم يقدح التوفيق للعقد من ان يفتح المطالب في اياه
 هذا بالنظر الى ما نحن فيه والا فلا اكتساب مختصا بالمطلوب
 التصوري بل يجرى ايضا في التصديق لا ذهب الى الامام الى اختصاصه
 بالتصديق حيث قال في المحصل وعندنا ان شيئا من التصور
 غير مكتسب اي لا شئ ولا واحد من ذلك لا كل واحد منها اما
 بديهي او حاصل في النفس لخلق الله تعالى غير طلب وسوق الى
 فلك ويخرج عليه وجهي الاول ان المطلوب ان لم يكن مشعورا
 استحالة الطلب لا مستناع نتيجة النفس نحو ما يحظر بالبال وان كان
 مشعورا به استحالة الطلب ايضا لا مستناع يحصل لما قلنا فان قلت هو
 بديهي وجه قلت فالوجه المشعور به غير ما هو مشعور به وكلها
 لا يمكن طلبها من حاصلا ان يدخل هذا التبعيض في المنفعة هكذا
 التصور اما ان يكون مشعورا به في كل وجه واما ان يكون غير
 مشعورا به في كل وجه واما ان يكون مشعورا به في وجه دون وجه
 امتناع الطلب على التقديرين الاولين ظاهر واما على التقدير الثالث
 فلا ان الوجه الذي هو معلوم منه معلوم مطلقا والوجه الذي هو
 مطلقا وكل واحد منهما امتناع طلبه بالبين الذي هو طرقي
 او هو هذا الشك ما من مخاطبة لستراط وابطال الاكتساب التصوري
 الثاني ان ترفيلا له ان يكون بنفسه او بما يكون واخلافها
 او بما يكون خارجا عنها او بما يتكبد عنه الاخيرين والحق بطلان

وتحقق

وتحقيق ما هو الحق لا يليق بهذا الكتاب وان اردت تحقيقه
 فارجع الى سنة جنات التهذيب **قوله** مختصا بالمد ولوقيل تعريف المرف
 هو ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يميزه عن غيره
 يكون المتبادر منه الرسم فيكون مختصا به **قوله** والتفيم للحدود
 لا للحد اشارة الى جواب ما قيل انما يفيد الشك او التشكيك
 وهو فيا في التعريف وتقرير الجواب انما يفيد الشك او التشكيك
 اذا كان التفيم للحد وهو من الحدود ودلان كايه او في المنوع لا الشك
 والتشكيك ويمكن ان يقال اذا كان التفيم للحد لا يكون على طريق
 الشك وان كان موهالا فان كلمة او في الحد لا يكون للشيء فلا يكون
 موهالا للشك **قوله** من حيث هي اي يقطع النظر عن غيرها
 وهذا تعريف باعتبار كونه ما صدق مفهوم ما يكون تصور سببا
قوله والجواب عن الاول حاصلا ان هذا تعريف رسمي للمعرف والانت
 الى ما يكون تصوره او وما يكون تصور سببا له خاصة لا يميزها
 عما عليه فيكون التعريف لما هي للمعرف لا لاف لهما وليس مراده ان
 التعريف الرسمي يجوز ان يكون للاقسام والافراد بخلاف الحد
 كما طلق فانه لا يكون الا للماهية من حيث هي **قوله** في الحقيقة
 المخصوصة اعمدية والجمعية **قوله** وشرح المقاصد هذا الشارح
 الجواب اخر عن السؤالين تامل **قوله** على الاحوال او صاف الاول ان يقال
 على الحد المفروض ويمكن ان يقال انه تعالى في البيان واشارة الى ان
 خواص الشئ لا يكون الاوصافا وحاصلا ان المرف ما يكون تصور
 سببا لاكتساب تصور الشئ باحد تلك الوجوه اي بالكنه او

قوله واذ تعرف هذا أي ما نقلناه من شرح المواقف والمقاصد
 ليس بوجه وجيه لأن الانفصال ليس يمنع الخلو لا الانفصال
 بالنظر إلى شرح المواقف للحقيقة وبالنظر إلى شرح المقاصد يجوز
 أن يكون المنع للمع أيضا تاما ويمكن أن يجاب بأن مراد منع الخلو
 المنع للخلو بمعنى اللزوم وهو ما حكم بالتساوي الكذب وكان له حال
 لوجه وجيه **قوله** وطالما أنه كون الانفصال المنع للخلو لأنه أمكن تعريف
 الشيء بدون أو واما لا يجوز تعريفهما إلا بهما هو هذا الشك والآخر
 عنه وجب أن أمكن وأن لم يكن التعريف بهما على سبيل منع الجمع ولم يكن
 ههنا الانفصال لمنع الخلو غير أن التعريف للمحدود لا للمحدود إذا كان
 المحدود تاما واما إذا كان ناقصا فيجوز أن يكون لماهية واحدة قد كان
 ناقصا كالإنسان فانه جسم ناطق وجوه ناطق وان يكون له ما
 حال مختلف كالإنسان فانه حيوان وجسم ناطق والظاهر أن
 الموقف أمر اعتباري وما ذكره في معناه يكون ذاتيا فيكون هذا
 تاما **قوله** فيجب أن يكون مساويا لأن المحدود بدني أن يكون
 مساويا للمحدود وإذا كانا مساويين للمحدود فيجب أن يكونا
 مساويين لأن مساوية الشيء مساوية للشيء تاما
 أو أحدهما تاما وكذا إذا كانا سميين أو ناقصين أو مختلفين
 وأما بتصوره أما لظهوره أو لما في قائل **قوله** انما يتم حاصله أنا
 لأن أولنا نقد الجسر بدني من الخص على تقدير كون أحدهما تاما و
 الآخر ناقصا وعلى تقدير التشديد لأن أكثرية من الشيء حتى يمنع الخص
 على تقدير كون أحدهما ناقصين ويمكن أن يجاب بأنه يكفي لمنع الخص

بجودة

بجودة احتمالا المقدر فلا يحتاج إلى اثباته فتأمل **قوله** على أن المساواة
 هي في نظر لأن هذا من قبيل تعيين الطريق وتعيين ليس من راجب لظهور
 بل مراد من اثباته بوجه آخر وأن أمكن اثباته بالوجه الآخر أيضا **قوله**
 بقرينة المقابلة لأن العام إذا قوبل بالخاص يورده به ماعده **قوله** يلزم
 أن يكون قسم الشيء في نظر لأن هذا التقسيم اعتباري على طريقة
 منع الخلو فلا يمنع أن يكون قسم الشيء فماله فتأمل **قوله** وجب أن يكون
 كونه اللد بالوجه غير الكثرة يكون الانفصال لمنع الجمع وفيه نظر لأنه
 يلزم منه أن يكون المرفق هذا ولا ذلك لجواز كونه ما فيه اللزوم لأن
 يقال المرفق يمنع الجمع منع الجمع بمعنى الاعم **قوله** واعلم أنه هذا دليل آخر على
 كون التقسيم للمحدود والمحدود من القولين منيف بما ذكره
 فتأمل **قوله** كذا كشف البرز وحيث قال فيه واعلم أن كلمة أو
 في التحديد أن كان يؤدى إلى تقسيم المحدود وباطل لعدم حصول المقصود
 وهو التعريف أن كان يؤدى إلى تقسيم المحدود ولا إلى تقسيم المحدود
 جائز لعدم الاختلاف في التعريف ثم أنه تناول القميين **قوله** وههنا
 قد تناول القميين لفظة من الفاظ الحد وهو ما يكون فيه
 أنه مناف لما سبق من أن المتبادر من قولنا ما يكون تصوره
 سببا أما يكون تصوره سببا لاكتساب تصوره بالكنه
 فلا يكون سببا للاحكام لا مختصرا بالمحدود تاما **قوله** لأنه جنة أي
 المرفق المطلق جز عمرف المرفق لأن المطلق جزء المقيد فلحقنا
 الجزء المرفق بوجبه احتياج الكل إليه لأن الكل يحتاج إلى الجزء
 ومنه العلوم المتعارضة المحتاج إلى المحتاج إلى الشيء محتاج

بجودة

المؤيد الشئ **قوله** وفيه دليل على الجواب الاول المنقول بقول الاجاب
 نظر لان السؤال بملاحظة ان مفهوم الموقف المطلق جزء من مفهوم
 موقف الموقف **قوله** السيد السند فكيف يجاب بالقيمة ويجوز ان
 يراد بالجواب الجواب الاول للشارح فتامر ويمكن ان يجاب بانه
 اراد مفهوم موقف الموقف ذاته ملحوظا بوصف المعرفة للموقف المطلق
 فيكون ملائمة **قوله** عندهم يقول اشار الى الوجود ليس
 بوجوده عند البعض كحق في موضع **قوله** للسند وهو ما يذكر
 لتقوية المنع بزم المانع **قوله** نعم ابطاله ويمكن ان يقال ان قوله بمنع
 بمنع باطله وان كان مجازا ويذكر مساوات السند فيكون
 على قانون المناظرة **قوله** اذا بطل الا لازم فيه اشارة الى ان السند
 الماوى ويكون لازما للمنع **قوله** على ما لا يخفى لان الظاهر من
 قول الشارح الجواب هو المنع لا المعارضة لان صورة المعارضة
 منتفزة وهذا اللغام للفظان الاعتراض معارضة فالمعترض
 على المعارضة غير جائز فتامر **قوله** او معلومة اي بموقف منته
 لا البديهي **قوله** او المعلومة هو الصواب لانه يناق في قوله حيث
 هو غير محتاج الى موقف آخر ويمكن ان ياتر ما معلومة بالوحى والالهام
 فلا يكون الصواب جوابا فتامر **قوله** تامل العمل وجهه ان هذا اذا كان
 المفهوم خارجا عما قصد عليه المفهوم واما اذا كان جزءا
 فيلزم الاحتياج **قوله** الانسب لعل وجه الانسبية انه لو قال هكذا
 لوافق مذهب من قوله الموقف ما يكون تصور سبب الاكتساب
 تصور الشئ اما بكنهه او بوجه بكنهه كما علم **قوله** ان كان

تصوره

تصور سبب اه اى يستلزم تصور فقط تصور ماهية بطريق
 الكسب فيخرج القيلين بالنسبة الى النتيجة ليس بتصور فقط بل
 مع تصديق فتامر **قوله** على كنه ماهية الشئ اى على كنه ذاتياته
 سواء كان تاما او بعضا هذا هو المفهوم من الشئ لكن
 ظاهره هو الذى يدل على ان المراد من قوله قد دال على ماهية الشئ
 جميع ذاتياته كما هو التبادر المتعارف فيكون تعريفه للذات تمام
 فقط ويؤيد ان الضمير في قوله وهو الذى يتوكل على خبر
 الشئ وفصله القرينى عائد الى القول في قوله قد دال وقوله و
 للذات فهو وهو استيناف تعريف للذات **قوله** لتلازم التعريف
 بالتم لان كل تعريف لا بد ان يكون دال على ماهية الشئ سواء
 كان حذرا او ساهيا **قوله** كما سيحكي اى في اول باب القضاء بان ان لا يجوز
 ارادة الغيبى لهما معا ان لا يجوز الجمع للمتيقن والمجاوز ولا يبنى
 معنى المتوكل **قوله** يرد عليه محاصله ان كان القول بجنب الحد القول
 يصح التعريف بمثل الناطق فقط لانه مركب لان المراد باللفظ والمركب
 ما لا يكون لغناه جزءا او يكون وهو المنع مركب لانه شئ له
 النطق واما اذا كان القول بجنب الحد المفروض يلزم ان لا يصح
 التعريف بمثل الناطق فقط لان لفظ الناطق مفرد وليس كذلك
قوله اما من قيل تسمية الوصف طلاق المنع صفة المانع الذى هو
 القول الدال على ماهية الشئ ويمكن ان يحمل المنع بمعنى المانع فلا يكون
 التسمية مجازا بل انما بخلاف الاول **قوله** المستلزم صفة للخصم الفصل
 القرينى قال المصنف وهو الحد الثام هذا اصحح بحسب النسخ كان قوله



ولقد انقص وهو الذي والرسم التام وهو الذي والرسم التام
 هو الذي مناقشة غوية وهي ان الخال الواو بين المبتداء والخبر
 لا يجوز ويمكن ان يجاب بان العمل عند الميزانين بين العرف والموقف
 فلا تفاوت بين الاثبات بالواو وعدمه عندهم **قوله** وان كان
 معناه حيوان لا يتطويع لا بدل الشارح ان يتصور له هذا الف ايضا
 اذ هو من المحتملات ايضا ويمكن ان يجاب بان عالم يتصور له
 لظهور اوله لا يلزم عليه ان تذكر جميع الاحتمالات **قوله** تامل
 لعل وجه التامل ان يلزم على هذا الاختلاف في اللغة ويمكن
 ان يكون وجهه ان من باب التجريد **قوله** بل جميعها ايضا كوجود
 كل واحد من الاوصاف الاربعة المذكورة **قوله** يحكي بكفي المميزات
 في التعاريف اذ يقول في التعاريف الرسم التام والتام في مرتبة
 ان الكلام فيه فلا يراد ما قيل ان الالام ذلك في الحدود لانه ليس الفرض
 منها التميز بل الاطلاع على الذاتيات وانما يلزم للكفاءة للذكر
 اذ كان الفرض منها الامتياز فقط **قوله** والاحتراز عن واجب
 فيه نظر لان هذا اذا لم يكن هناك قرينة دالة على المراد واما اذا
 كان هنالك قرينة تجاز التعمال فيه والقرينة ههنا اما الشبهة
 او استقامة المقام فتأمل **قوله** مع انه ان اريداه وبكى دفعه باختيار
 الشق الثاني لكن يطبق عموم الجان بان يريد ما يطلق عليه التام
 ثم يريد عليه النقص بالرسم التام والجواب عنه ما سنده ان شاء
 الله **قوله** بالتاويل بان يقال انه من باب التقلب او يقال ذكر
 ما هو الغالب **قوله** وايضا يصدق على الرسم التام ويمكن ان يجاب

عنه بان علم بقرينة المقابلة ان المراد غير الرسم التام فيكون التام
 ما فاتنا **قوله** لم يقدم للوقوف حاصله ان تعريف الرسم التام
 غير ما عده تصدق على المركب المذكورين مع انه ليسا
 برسم ناقص بناء على عدم ترتيب الفائدة عليه **قوله** اي فهو
 ان التصور اشارة الى الجواب اما لا يكون الالام والافلا وجه
 لتقديره فظاهر هو بل هو اصل ان التصور جوابا لاما في نظر الوقوع
 جوابا لغيره ايضا كما قاله في الحافية واما قرينة في نفسه **قوله** على ما
 ينبغي فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال ان مراد الشارح من هذا
 الكلام منع حصر الفائدة فيما ذكر **قوله** فان تصور الشيء قتل
 لقوله قد يكون الاصطلاح على الشيء وان كان بحسب الظن
 فليس لقوله وان كان هذا الاطلاع عليه **قوله** تامل لعل وجهه هو انه
 يلزم ان كتاب المجاز في التعريف والاحتراز عن واجب مضي ما منه
قوله وهو شيق شيئا لشيئا كما في الجملة كقولك زيد قائم **قوله** او عند
 كمال الصلة كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
قوله او ثبوت منافات ياه كما في المنفصلة كقولك العدد اما
 زوج او فرد وانما اقر على نسب الموضوع اما اصله او لانه يعرف
 احوال السوالب بالمقاييس او بنا على انه المشهور من ان النسبة
 الحكمية هي الثبوت **قوله** باللفظ اي بلفظ واحد في حالة واحدة
قوله او حقيقان في احدهما اى حقيقيا في المقولين ومجازان في المنقولين
 لا بالعكس كما بين في المطولات وههنا احتمالات آحاد وهي ان
 لا يكونا مجازين فيهما وحقيقيا في معنى آخر او في معنيين آخرين

وأما لم يتصور له بعد **قوله** البقي من العيود فيه نظر لأن إطلاق الجمع على الاثنين
 فيما سوى المقاريف غير مستلزم وأيضا إطلاق القيد على الجنس ليس
 على ما ينبغي **قوله** أو وقوعه عطف على قسمه لا على الثبوت و
 الانتفاء **قوله** أداء الواقع في نفس الأمر أي الأداء الذي يفهم منه أن يكون
 واقعا في نفس الأمر سواء كان مطابقا للواقع أو الاعتقاد وأولهما
 معا ولاية القول شيئا منهما فلا يرد ما قيل من أنه يلزم أن لا يكون
 في القضية الكاذبة حكيم **قوله** والأفلاي وان لم يكن كذلك فلا يكون
 مطابقا للواقع بأن كان الأداء للثبوت كقولنا زيد قائم ولم يكن
 في نفس الأمر هو الثبوت هو الثبوت بل كان هو الانتفاء أو كان
 الأداء للانتفاء كقولنا زيد ليس بقائم ولم يكن ما في نفس الأمر هو
 الانتفاء بل كان هو الثبوت فلا يكون الأداء مطابقا للواقع
 ونفس الأمر كما لا يخفى **قوله** وهذا لا يسر بذلك مثلا استأثر بقوله
 مثلا إلى كونها النسبة بأن هذا إذا دللناه إنما هو في الجملة لا في الشريطة
 بل هي في النسبة بأن هذا عند ذلك أو هذا مباين لذلك و
 سلبها **قوله** بنوع تتحلل أن يقال الأداء في المؤدى من قبيل كون
 المصدق في المفعول أو يقال الحكم في المفعول أداء الواقع **قوله** يفهم
 أنه لأن لفظة تنفيذ الجزئية في مثل هذا الموضوع **قوله** وليس كذلك لأن
 الإيقاع والانتزاع علم والقضية معلوم والعلم ليس بجزء والمعلوم
قوله ولكن يمكن التصحيح بأن يقال معنى قوله لا يتغيرها أنه لا بد في علمها
 من إيقاع النسبة بحذف المضاف **قوله** المعاد بالمفهوم أي بالمفهوم
 الثاني الذي هو عبارة عن الموضوع لا المفهوم الأول الذي هو